العرب
السبت 2019/11/23
السنة 42 العدد 11537

فرنسا تستنهض القوى الدولية لحلحلة الأزمة اللبنانية

واشنطن تقارب الوضع في لبنان ضمن استراتيجية مواجهة إيران

كثفت باريس، ذات الثقل القديم في لبنان، تحركاتها الدبلوماسية من أجل استنهاض القوى الدولية باتجاه بلورة موقف موحد لحلحلة الأزمة اللبنانية، غير أن واشنطن ما زالت لم تبرح موقفها الضبابي تجاه الأزمة إذ أن مقاربتها لما يحصل في لبنان مرتبطة باستراتيجيتها لمواجهة إيران.

باريس – كشفت مصادر دبلوماسية في العاصمة الفرنسية عن جهود تبذلها فرنسا لدى بيروت والعواصم العربية والدولية لإيجاد مخرج للأزمة السياسية والحكومية الراهنة في لبنان.

وأضافت أن باريس تقود مساعي دولية غربية بدأت في الاجتماع الذي عقد الثلاثاء الماضي في باريس بين دبلوماسيين كبار من فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، كما أنها على تواصل مع موسكو للتوصل إلى إنتاج إرادة دولية جامعة تفرض على التيارات السياسية اللبنانية صيغة لتشكيل حكومة جديدة.

وقالت المصادر إن باريس تسعى للتأثير على موقف حزب الله من خلال قنوات التواصل الفرنسي التي لم تنقطع مع الحزب. وتعول فرنسا على موقفها في مواصلة الاعتراف بحزب الله كمكون سياسي من مكونات المشهد السياسي والبرلماني والحكومي في لبنان. ويبتعد هذا الموقف عما اتخذته الولايات المتحدة، والتحقت بها بريطانيا منذ فبراير الماضي، من موقف تجاه الحزب، إذ دعت إلى التعامل معه، بجناحيه السياسي والعسكري، بصفته جماعة إرهابية.

مواقف واشنطن وضعت الأزمة داخل سياق استراتيجية الضغوط على حزب الله ومواجهة التهديدات الإيرانية

وتلفت المصادر إلى أن باريس، بسبب الهبة الشعبية في الداخل الإيراني وصعوبة استجلاء الوضع الداخلي في طهران، تقرن اتصالاتها بالقيادة الإيرانية باتصالات تجريها مع روسيا في محاولة لاستخدام نفوذ موسكو أيضا لدى طهران وحزب الله للتوصل إلى حل ما في لبنان.

وكانت أنباء باريس قد تحدثت قبل أيام عن سعي لعقد اجتماع دولي بشأن لبنان، كما بعثت برسائل تطمئن فيها الأسواق الخارجية بأن الوضع المالي اللبناني تحت المجهر وهو غير آيل إلى الانهيار. ورأى محللون أن هذه التأكيدات التي نقلت عن مصدر دبلوماسي غربي في باريس تكشف عن خطة دولية معدة لإرسال دعم مالي عاجل إلى لبنان حال توصل اللبنانيين إلى تشكيل حكومة ترضي اللبنانيين وترضي الدول المانحة وتحقق الحد الأدنى المطلوب لإعادة ثقة المانحين العرب والدوليين بلبنان.

ونقلت وسائل الإعلام، الجمعة، عن مستشار للرئيس الفرنسي قوله إنه لا يوجد توافق لدى الأسرة الدولية لإيجاد حل للأزمة اللبنانية، وأضاف أن "هناك نوعا من اللامبالاة الدولية حيال لبنان"، مشددا على وقوف فرنسا إلى جانب لبنان "في كل الظروف".

وفيما تباينت التحليلات المتصلة بمقاصد فرنسا من عبارة "الحكومة الفعالة وذات المصداقية"، لفتت مصادر سياسية في لبنان إلى أن ما نقلته باريس إلى بيروت من أجواء اجتماع باريس الثلاثي الثلاثاء فتح الأبواب في الداخل اللبناني أمام إمكانية مقاربة المعضلة الداخلية بشكل أكثر حكمة. وقالت هذه المصادر إن اللهجة الهادئة والتصالحية التي ظهرت في خطاب الاستقلال الذي ألقاه الرئيس اللبناني ميشال عون الخميس عشية عيد الاستقلال، جاءت متأثرة بتلك الأجواء التي نقلها السفير الفرنسي برونو فوشيه إلى قصر بعبدا صباح نفس اليوم.

وتتحدث مصادر أوروبية عن فجوة في المواقف بين باريس وواشنطن في التعامل مع الأزمة اللبنانية. وتقول إن المواقف التي ظهرت في الولايات المتحدة، لاسيما على لسان وزير الخارجية مايك بومبيو وسفير واشنطن السابق في لبنان جيفري فيلتمان، وضعت الأزمة داخل سياق المواجهة الأميركية الإيرانية وداخل سياق الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على حزب الله، فيما تدفع فرنسا باتجاه حصر الأزمة في بعدها اللبناني وعزلها عن سياقات سياسية إقليمية ودولية أخرى.

وتنبه هذه المصادر إلى أن باريس حريصة على عدم تشجيع أي مقاربات خارجية من شأنها تفجير الوضع الداخلي في لبنان، لاسيما في وجود أكثر من مليون ونصف المليون لاجئ سوري، وأن مقارباتها في هذا الملف تحظى بدعم الاتحاد الأوروبي، خصوصا وأن موقف بريطانيا في اجتماع الثلاثاء كان أقرب إلى موقف فرنسا منه إلى الموقف الأميركي.

ماضون في الحراك

وتقول المعلومات إن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يجري مشاورات مع عدد من العواصم العربية وواشنطن وموسكو قبل أن يعيد إرسال أحد كبار الدبلوماسيين (حكي عن احتمال قيام وزير الخارجية جان إيف لودريان بهذه المهمة). وتضيف المعلومات أن إرسال الحريري مستشاره للشؤون الروسية جورج شعبان إلى موسكو للقاء المسؤولين الروس قد يتقاطع مع جهود ماكرون بنفس الاتجاه لتوفير مظلة دولية للحريري لدعم إعادة تكليفه بتشكيل حكومة اختصاصيين تطمئن لها روسيا.

ولفتت وزارة الخارجية الروسية، الجمعة، إلى أن" نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف استقبل المبعوث الخاص لرئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري جورج شعبان". وجرى خلال اللقاء بحث الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في لبنان.

وأكد الجانب الروسي موقفه المبدئي الداعم لسيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه والاستقرار السياسي الداخلي فيه، معبرا عن أمل موسكو في نجاح الجهود التي تبذلها قيادة البلاد، بما فيها مساعي سعد الحريري الرامية إلى إيجاد حل سريع يبنى على قاعدة التوافق الوطني حول أهم المسائل الداخلية الملحة، ومن ضمنها صيغة وتشكيلة الحكومة الجديدة القادرة على إيجاد حلول فعالة للمشاكل الصعبة والمعقدة التي يعاني منها المجتمع اللبناني.

السودان يصفي تركة الإخوان

الخرطوم – أصدرت مفوضية العون الإنساني بالسودان (حكومية)، الجمعة، قرارا بإلغاء تسجيل 24 منظمة محسوبة على نظام الرئيس المعزول عمر البشير، وتجميد أرصدتها وحساباتها داخل البلاد وخارجها، فيما اعتقلت المباحث الجنائية، الأمين العام للمؤتمر الشعبي، علي الحاج، من منزله واقتادته إلى نيابة الخرطوم شمال، ثم إلى سجن كوبر، لحين إخضاعه للتحقيق بموجب بلاغ ضد مدبري انقلاب 30 يونيو 1989.

وأبرز هذه المنظمات الإنسانية، التي بعضها حكومي والبعض الآخر مستقل، سند الخيرية (تابعة لزوجة الرئيس المعزول)، الاتحاد الوطني للشباب، اتحاد المرأة، الاتحاد العام للطلاب السودانيين، منظمة حسن أحمد البشير الخيرية (شقيق الرئيس البشير)، منظمة السالكين، مؤسسة صلاح ونسي، جمعية بنت البلد الخيرية.

وفيما لم يذكر البيان سبب الإلغاء، يقول معارضون إن حزب المؤتمر الوطني الحاكم سابقا، سيطر على الاتحادات المهنية، والمنظمات، منذ أن وصل عمر البشير إلى السلطة، إثر انقلاب عسكري في 30 يونيو 1989.

ويطالب تجمع المهنيين السودانيين، أبرز مكونات قوى "إعلان الحرية والتغيير"، بحل الاتحادات، والحجز على حساباتها المصرفية والأصول والممتلكات. واعتبرت جماعة الإخوان المسلمين في السودان، الخميس، اعتقال أمين عام حزب المؤتمر الشعبي، علي الحاج، خطوة مبنية على "مكايدات وتصفية حسابات شخصية".

والأسبوع الماضي، أعلنت اللجنة القانونية لتحالف "قوى إعلان الحرية والتغيير"، التي قادت الحراك الشعبي بالبلاد، أن النيابة أمرت بالقبض على الحاج لدوره في تدبير انقلاب 1989، الذي أوصل عمر البشير إلى الحكم.

وأصبح الحاج مطلوبًا للعدالة للاشتباه في دوره بالإطاحة بحكومة الصادق المهدي، عام 1989، عبر تنظيم "الجبهة الإسلامية" (المؤتمر الشعبي لاحقا)، بزعامة حسن الترابي.

وتقدم محامون سودانيون، في مايو الماضي، بعريضة قانونية إلى النائب العام في الخرطوم، ضد البشير ومساعديه؛ بتهمة "تقويض النظام الدستوري عبر تدبيره الانقلاب العسكري عام 1989".

وعزلت قيادة الجيش السوداني، في 11 أبريل الماضي، البشير من الرئاسة (1989 – 2019)؛ تحت وطأة احتجاجات شعبية منددة بتردي الأوضاع الاقتصادية.

وبدأت في السودان، في 21 أغسطس، فترة انتقالية تستمر 39 شهرا وتنتهي بإجراء انتخابات، ويتقاسم خلالها السلطة كل من المجلس العسكري وقوى التغيير، قائدة الاحتجاجات الشعبية.

ويشهد السودان حملة اعتقالات متواصلة لقيادات في الجيش والأمن محسوبة على الإسلاميين ونظام البشير، منذ إعلان قيادة الجيش في يوليو الماضي إحباط محاولة انقلابية.

ويحاول المنتمون إلى الحركة الإسلامية عبر المحاولات الانقلابية تخريب اتفاق "الإعلان السياسي" بشأن تقاسم السلطة بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الذي صدر مؤخرا، ردا على استبعادهم من تصورات المرحلة الانتقالية.

وتسارعت وتيرة الاعتقالات وشملت شخصيات عسكرية وسياسية كبيرة لعبت دورا مهما أثناء حكم البشير، تنتمي إلى الحركة الإسلامية وروافدها في أحزاب ومؤسسات متعددة، وفي محاولة حثيثة لتقليم أظافرها في الجيش والشارع، قبل أن تفاجأ القوى السودانية بانقلاب يمكن أن يحالفه حظ، مع انهماكها في ترتيبات مرحلة دقيقة تحتاج إلى عصف سياسي خلاق لتجاوز التبعات السلبية.

الإخوان يحاولون تخريب تقاسم السلطة بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري ردا على استبعادهم

وتواجه القوى السودانية الوطنية، بجناحيها العسكري والوطني، مشكلة كبيرة في شأن اكتشاف أبناء الحركة الإسلامية. فهناك أسماء جرى اعتقالها، وقائمة مجهولة يصعب تحديد عناصرها وأبدى بعضها تعاطفا وانسجاما مع مقتضيات المرحلة الجديدة، ما جعل مهمة التصفية صعبة، لكنها ليست مستحيلة.

وتفرض المرحلة الجديدة الانحناء للعواصف السياسية القادمة من الداخل والخارج، ففكرة الانقلاب على الانقلاب خسرت الكثير من زخمها عمليا، بعد انكشاف أمر تحركات عديدة والتعجيل بتسريح قيادات مشكوك في ولاءاتها الوطنية، كما أصيبت فكرة التحرك من خلال الشارع أو عبر أدوات سياسية متفرقة في مقتل، عقب صمود القوى السودانية في مواجهة تصورات وألاعيب الحركة الإسلامية.

اتهام نتنياهو بالفساد يعمق الأزمة السياسية في إسرائيل

القدس – وجهت اتهامات لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في قضايا فساد، مما يثير المزيد من الغموض بشأن من سيقود البلاد وسط فوضى سياسية بعد إجراء انتخابات مرتين هذا العام دون نتيجة حاسمة.

وقالت صحيفة جروزاليم بوست، الجمعة، "اتهام نتنياهو بالرشوة هو القرار الأكثر أهمية، فهذا يعني أن محاكمته ستكون في المحكمة المركزية المعروفة بأنها أكثر صرامة من محاكم الصلح (الابتدائية)، وقد يواجه عقوبة السجن المحتملة لسنوات بدلاً من أشهر أو مجرد خدمة مجتمع".

وأضافت الصحيفة "هذا يعني أن أي التماس إلى محكمة العدل العليا، والذي سيقدم بلا شك قريبًا لإقالته (بعد أن أوضح نتنياهو في خطابه الخميس أنه لن يستقيل طواعية)، ستكون لديه فرصة أفضل بكثير".

وأعلن المدعي العام أفيخاي ماندلبليت القرار في بيان وهو الأول من نوعه بحق رئيس وزراء في منصبه. وتشمل الاتهامات الرشوة وخيانة الأمانة والاحتيال.

وتشير لائحة الاتهام التي أصدرتها وزارة العدل إلى أن نتنياهو متهم بخيانة الأمانة والاحتيال في القضايا الثلاث ضده فضلا عن تهمة الرشوة في أحد التحقيقات.

ويتولى نتنياهو السلطة منذ عام 2009 وقد هيمن على السياسة الإسرائيلية لجيل كامل وهو الزعيم الأكثر بقاء بالسلطة في البلاد. وقد نفى ارتكاب أي مخالفات في قضايا الفساد الثلاث، قائلا إنه ضحية حملة اضطهاد سياسي.

وقد يتم تأجيل بدء المحاكمة لشهور في حال إجراء انتخابات جديدة وقيام رئيس الوزراء اليميني بتحركات لطلب الحصانة البرلمانية من المقاضاة.

ولا يلزمه القانون بالاستقالة بعد اتهامه. لكن الاتهامات قد تشجع المنافسين الذين يحاولون إزاحته بعد إجراء انتخابات غير حاسمة مرتين منذ أبريل، ومن المتوقع الإعلان عن إجراء انتخابات ثالثة في غضون أسابيع.

وفي وقت سابق، خلال أحد الأيام الأكثر غرابة في التاريخ السياسي الإسرائيلي، طلب رئيس البلاد من أعضاء البرلمان اختيار مرشح جديد لتشكيل الحكومة بعدما فشل نتنياهو اليميني ومنافسه الوسطي بيني غانتس في تشكيل ائتلاف حكومي، في تطور قد يمهد الطريق لإجراء انتخابات ثالثة خلال عام. وقال الرئيس ريئوفين ريفلين أثناء إعلان أن غانتس لم يحصل على دعم كاف لتشكيل ائتلاف مستقر "هذه أيام صعبة ومظلمة في تاريخ دولة إسرائيل".

وأوصت الشرطة في فبراير بأن يوجه ماندلبليت اتهامات جنائية بحق نتنياهو بعد تحقيقات مطولة في القضايا التي يطلق عليها القضايا 1000 و2000 و4000. وهناك اشتباه في أن نتنياهو قبل بما يخالف القانون منحا وهدايا قيمتها 264 ألف دولار قال الادعاء إنها شملت السيجار والشمبانيا من شخصيات نافذة وقدم مزايا تنظيمية مقابل تحسين التغطية لأخباره في أكبر صحيفة في إسرائيل من حيث التوزيع، وهي يدعوت أحرونوت.

وإذا أدين نتنياهو فقد يواجه عقوبة تصل إلى السجن عشر سنوات في ما يتعلق باتهام تلقي الرشوة أما عقوبة الاحتيال وخيانة الأمانة فهي السجن مدة تصل إلى ثلاث سنوات.

وبالرغم من أنه محل اشتباه، لم يكن ذلك كافيا لمنع معظم حلفائه التقليديين من التمسك به في مفاوضات الائتلاف، مما عرقل فعليا طريق غانتس إلى رئاسة الوزراء، لكن الانتخابات التي أجريت مرتين ولم يفز بها نتنياهو ولا غانتس كشفت عن نقطة ضعف نادرة لدى رئيس الوزراء بعد أن قضى عشر سنوات في منصبه.

وبحسب القانون، إذا فشل كلّ من نتنياهو وغانتس في تشكيل حكومة، يطلب رئيس الدولة من الكنيست ترشيح نائب يكون قادرًا على تأدية هذه المهمّة. ويُمهل البرلمان الإسرائيلي 21 يومًا لترشيح الشخصيّة الملائمة. وستكون أمام مرشّح الكنيست فترة أسبوعين لتشكيل حكومة.

وإذا لم يتمكّن أيّ مرشّح من الحصول على الدعم اللازم من الكنيست بحلول 11 ديسمبر، تُجرى انتخابات في مارس 2020 تكون الثالثة خلال 12 شهرا.

ويأتي المأزق السياسي المطول في وقت صعب لإسرائيل ولأبرز رجل دولة بها محليا ودوليا، فقد تعمق الصراع مع عدوها اللدود إيران وضربت طائرات حربية إسرائيلية أهدافا إيرانية في سوريا الأربعاء بعد إطلاق صواريخ على إسرائيل، في حين اشتبكت مع نشطاء فلسطينيين في غزة الأسبوع الماضي.

وقد يؤدي توجيه الاتهامات إلى تعقيد إعلان خطة الإدارة الأميركية للسلام في الشرق الأوسط التي طال انتظارها بسبب تهديد المستقبل السياسي لأحد الأطراف الرئيسية.

واستقبل الفلسطينيون الأنباء بمزيج من السرور والتجهم. وقال المسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية واصل أبويوسف إن نتنياهو ظل يسعى لسنوات إلى تجنب هذه النتيجة من خلال شن حروب على الشعب الفلسطيني لتعزيز شعبيته في الداخل.

ماذا بعد توجيه لائحة اتهامات بحق نتنياهو

القدس – بعد توجيه لائحة اتهامات بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو برزت على الساحة السياسية خلافات قانونية وقراءات مختلفة لتبعات الاتهامات من قبيل: هل يمكن تكليف نتنياهو بتشكيل حكومة بعد قرار تقديم لائحة اتهامات ضده؟ وهل يمكن لنتنياهو البقاء في منصبه بعد توجيه لائحة اتهامات ضده؟

وبإمكان نتنياهو البقاء في منصبه رئيسا للوزراء دون الاحتفاظ بأي حقائب وزارية، وخلال 30 يوما من تقديم لائحة الاتهامات إلى رئاسة الكنيست بإمكان نتنياهو أن يطلب من لجنة الكنيست الحصانة من المحاكمة.

وإذا قررت لجنة الكنيست عدم منحه الحصانة، فإن النيابة العامة تقدم لائحة الاتهامات ضد نتنياهو إلى المحكمة المركزية. والعملية القضائية قد تستمر فترة طويلة خاصة أن نتنياهو سيكون من حقه الطعن أمام القضاء على محاكمته، والحكم النهائي -غير قابل للطعن- يصدر عن المحكمة العليا.

وإذا تقرر منحه الحصانة البرلمانية يمكن لمعارضيه أيضا تقديم التماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية.

وإذا قررت المحكمة العليا عدم التدخل، فإن نتنياهو يتمتع بالحصانة إلى حين فقدانه مقعده البرلماني.